المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 07-10-2006 العـــدد : 15891
الصفحـات : 11 المسلسل : 72

حاكم المصرف المركزي يتحدث الى "الحياة" عن الوضع الاقتصادي والمالي

سلامة: محادثات لعقد مؤتمر دعم لبنان وتهيئة الأجواء لتوسع المصارف في الخارج

□ باريس - رندة تقي الدين

■ أجرى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة محادثات في العاصمة الفرنسية مع كبار المسؤولين في القطاعين المالي والاقتصادي هدفها، بحسب ما قال في حديث الى «الحياة»، البحث في كل السيناريوات الممكنة لعقد مؤتمر لدعم لبنان، مع الفريق الذي عيّنه الرئيس الفرنسي جاك شيراك ويرأسه الآن جوبيه (رئيس الوزراء السابق).

وأوضح سلامة أن الهدف الثاني من محادثاته هو الاتصال بمؤسسات ومصارف أوروبية مركزية، لـ «إنجاح عملية انتشار القطاع المصرفي اللبناني خارج الحدود اللبنانية في المنطقة العربية، ما يتطلب من المصرف المركزي اللبناني توفير المناخ الملائم لهذا الانتشار في هذه المنطقة وخارجها».

وعن السيناريوات التي قدمها المصرف المركزي عن مؤتمر دعم اعادة إعمار لبنان واصلاح ماليته، لفت سلامة الى أن المصرف المركزي «قدر النمو لعام ٢٠٠٦ الجاري بصفر في المئة، واعتمد سيناريوات فيها بعض التصحيح للمؤسسات التي تشغّلها الدولة، كالكهرباء وعمليات تخصيص الاتصالات، فضلاً عن التوافق على اعتماد فوائد ثابتة أو مخفوضة في القطاع المصرفي للتوصل خلال خمس سنوات الى نسب مديونية تحفز النمو الاقتصادي».

وأكد أن «الأساس في لبنان هو حجم الدين، فهو موجود في السوق وعالجه المصرف المركزي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، فاشترى جزءاً منه وأخرجه من السوق، وهو ليس قليلاً اذ يشكل ٢٣ في المئة من الدين العام». وأشار الى أن شراء هذا الجزء من الدين «لم يؤد الى تضخم نتيجة ضخ السيولة». وأعلن أن «حجم خدمة الدين سيبلغ حوالى ثلاثة بلايين دولار هذه السنة بحسب أرقام وزارة المال»، معتبراً أن «معالجة هذه المشكلة هي الأساس لوقف

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 07-10-2006 العـــدد : 15891
الصفحـات : 11 المسلسل : 72

العجز ووقف ديناميكية زيادة الدين».

حاجات لبنان بعد الحرب

وعن الحاجات المالية للبنان بعد الحرب الاسرائيلية، أوضح سلامة أن الحرب «أفقدت لبنان جزءاً من إنتاجه الاقتصادي، واعتمد مصرف لبنان سيناريو يفيد بأن معدل النمو سيكون صفراً في المئة خلال عام ٢٠٠٦، لأن الجزء الأول من السنة كان شهد نمواً مرتفعاً، ما يعيد خلط المعادلة مع التراجع الذي حصل في الجزء الثاني من السنة، ويعني أن هناك خسارة تبلغ بليوني دولار». لذا افترض «ضخ ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص، على شكل قروض أو مساعدات لكي يتمكن من تعويض خسارته، لأن حركة الدوران المالي في لبنان هي خمسة أضعاف الأموال الجديدة التي تودع». وذكر على سبيل المثال «عندما تعطي المصارف ديوناً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، لتوظف في قطاعات أخرى، فإن الدورة المالية ستصبح خمسة أضعاف الأموال الحديثة التي دخلت الى المصارف».

أما بالنسبة الى البنية التحتية التي دمرت وقدرت الحكومة أضرارها بـ ٣,٦ بليون دولار، رأى أن يُفترض الحصول على أموال اعادة بنائها من «المنح لأن لا جدوى من الاستدانة الاضافية نظراً الى ارتفاع حجم دين لبنان». كما أشار الى «تراجع مداخيل الدولة، ما يرجح أن يزيد العجز المرتقب لهذه السنة على بليون دولار، بحسب ما ورد في بيان لوزير المال». لذا اعتبر أن هناك «حاجة تمويلية على ثلاثة صعد: القطاع الخاص واعادة الإعمار والمنح التي يمكن الدولة أن تستعملها لخزينتها لتعويض المداخيل التي خسرتها، وزيادة النفقات التي سببتها الحرب».

تمويل العجز

وعن كيفية تمويل عجز الموازنة خارج خدمة الدين، لفت سلامة الى أنه «كان متوقعاً تحقيق فائض بقيمة ٨٠٠ مليون دولار قبل خدمة الدين، فيما يتوقع الآن أن يكون العجز في الحساب الأولي من الموازنة بحدود ٨٠٠ مليون دولار، كما أعلنت وزارة المال. ولذا، تحضّر الحكومة لمؤتمر دعم مالي للبنان واعادة إعماره». ولفت الى أنه عُقد على هامش الاجتماعات الأخيرة لصندوق النقد والبنك الدوليين في سنغافورة، اجتماع خاص ليلبنان شارك فيه ما يزيد على ٣٠ دولة ومؤسسة مالية «أثمر توافقاً على عقد مؤتمر في موعد يفضل أن يكون قبل نهاية السنة على أن تحدد الحكومة اللبنانية مكانه لاحقاً». وأوضح أن لبنان «سيعرض خلال المؤتمر الواقع الذي يواجهه وسيقدم برنامجاً إصلاحياً أقرته الحكومة اللبنانية، ويفترض على أساسه الحصول على قروض تمكن لبنان من تغطية أي فجوة مالية ناجمة عن العجز، الذي تفاقم بسبب الحرب».

وعن غياب الوفاق حول أي برنامج إصلاحي حكومي، وكيفية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية السنة في ظل هذا الوضع، اعتبر سلامة أن «لو لم يكن هناك توافق وثقة على مستوى القيادة السياسية، لكان صعباً على الحكومة أن تقر مشروعاً إصلاحياً وتلتزم به». وأكد أن هذا «الأمر أساس إذا كان لا بد من إنجاح المؤتمر، ليضع لبنان على خط التصحيح والنمو الاقتصادي الذي سيكون له أثره على الصعيد الاجتماعي».

المؤتمر

وعن احتمال عدم عقد المؤتمر والنتائج المترتبة عن ذلك، كشف سلامة بحسب ما لمس من خلال اتصالاته في فرنسا «دعماً لانعقاد المؤتمر»، مستبعداً «عدم انعقاده على أن تحدد الحكومة مكانه في لبنان أو في فرنسا».

وعن وسائل جذب الرساميل مجدداً الى لبنان، أكد حاكم المصرف المركزي أن البلد «يستقطب رساميل»، مشيراً الى أن «جزءاً منها يأتي من طريق الودائع المصرفية التي توقف تدفقها خلال الحرب، واستؤنف بعد وقف اطلاق النار». لافتاً الى «بدء حركة التدفقات المالية الى المصارف اللبنانية». وأوضح أن هذه الحركة هي التي «أبقت على الفائض في ميزان المدفوعات في حدود ٦٠٠ مليون دولار حتى نهاية آب (اغسطس) ٢٠٠٦، كما نشأت خلال السنة استثمارات مباشرة معظمها في القطاع العقاري، ولكنها وصلت الى ما قيمته بليوني دولار». وأكد أن «لبنان سيكون مستهدفاً كمكان للاستثمار مستفيداً من الفورة المالية الناتجة من ارتفاع أسعار النفط في ضوء الحلول التي ستظهر بعد الحرب ونتيجة الأوضاع السياسية الداخلية ومعالجة الأمور المالية».

ولفت الى أن «التحويلات تأتي الى القطاع المصرفي اللبناني على رغم اعتماده معدلات فوائد قريبة من معدلات الأسواق العالمية بخلاف الفترة الماضية، اذ كانت مرتفعة». عازياً ذلك الى «ازدياد الثقة وتطوير المهنية في أسلوب التعامل المصرفي».

وعن الودائع التي أقرتها المملكة العربية السعودية والكويت، أعلن سلامة أن الوديعة السعودية التي تسلمها المصرف، ويشكر عليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وشعب المملكة تبلغ قيمتها بليون دولار والكويتية ٥٠٠ مليون دولار، ويشكر عليها ايضاً الشعب الكويتي وحكومته. وأوضح أنه كان لهذه الودائع «نتائج نفسية» إذ أعطت «نفحة من الثقة للأسواق التي اعتبرت أن ليس مصرف لبنان وحده الذي يدافع عن الاستقرار النقدي، علماً أن على لبنان تسديد هذه الودائع وفوائدها في الوقت المناسب، ودخلت في موازنة المصرف وهي في تصرفه الى حين الانتهاء من تسديدها».

وعن تعامل المصارف مع المؤسسات التي تضررت اقتصادياً خلال الحرب، لفت سلامة الى «الاتفاق مع المصارف على تمكين الزبائن الذين تعثرت حساباتهم نتيجة دمار مؤسساتهم من الاستدانة مجدداً، على أن يسجل المصرف في الوقت نفسه الدين الذي خسره كخسائر يمكنه تغطيتها من المؤونات العامة، ومن اعادة احتساب الاستهلاك على العقارات برفعه من خمس سنوات الى ٢٠ سنة». واعتبر أنه «بهذه الطريقة، ستكفي المبالغ التي ستؤمن لتغطية إجمالي الخسائر التي لم تتعد نسبتها واحداً في المئة من المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، إذ لا قدرة على تحمل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من الحسابات المتضررة من هذا الوضع».

وكشف سلامة عن تدابير اتخذت أيضاً لتمديد آجال القروض ولا سيما منها المدعومة، كما مُددت دفاعيل القرار ٤١ الذي يسمح بتسديد الدين بعقارات أو مساهمات، «بحيث يعود المتعامل للاستدانة مجدداً، وكل ذلك لدعم القطاعات الاقتصادية من أجل المصلحة المصرفية».

وعن مصير قانون دمج المصارف، أشار سلامة الى «التصويت عليه في البرلمان منذ سنة»، لافتاً الى أن الحكومة هي «المسؤولة عن اصدار القوانين التطبيقية، لكنها لم تصدر بعد لأسباب غير محددة».

وعن الخسائر التي مُنيت بها شركة طيران الشرق الأوسط خلال الحرب، أعلن أن نتائج الشركة «ستكون إيجابية للسنة الحالية، ولكنها أدنى بكثير من التوقعات». بحسب ما تبلغ من رئيس الشركة محمد الحوت. وكشف أن الأرباح «ستتراوح بين ٥ و١٠ ملايين دولار لهذا العام». واعتبر أن الحرب «خفضت مدخول الشركة حوالى ٤٤ مليون دولار، لكنها عادت الى تحقيق الأرباح والحجوزات على طائراتها مكتملة بالركاب من أوروبا والدول العربية». وكشف أن كان هناك مشروع قبل الحرب يقضي بشراء طائرات جديدة وبيع جزء من أسهم الشركة». مشيراً الى أن «الاتصالات جارية مع شركتي «بوينغ» و«إيرباص» للحصول على أفضل عرض، لاستبدال ثلاث طائرات من نوع «أي ٣٣٠» اضافة الى طائرتين أو ثلاث من الحجم المتوسط».

الوضع السياسي

وإذا كان متشائماً من استمرار الوضع السياسي على حاله، أمل سلامة في «تحسن الوضع السياسي لمصلحة لبنان واللبنانيين»، معتبراً أنه «لا يمكن المسؤولين أن يتجاهلوا هذا الأمر». ورأى أن «قد يكون هناك بعض التجاذب خصوصاً أن الاستحقاق الرئاسي خلال سنة». لكن المعطيات والمؤشرات الظاهرة في السوق تدعوه الى التفاؤل، اضافة الى مرونة العنصر البشري اللبناني وقدرته على الانتاج تجعل لبنان قادراً على الانطلاق مجدداً.